التنميـــة الريفيـــة والإسكـــان الريفـــي

التنميـــة الريفية والإسكـــان الريفي

المحتويـــات

الفـــصل الأول : مـــراحل التـــطور

(١) القرية منذ نشأتها حتى بداية القرن التاسع عشر

(٢) الفترة منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين

(٣) الفترة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الان

الفـــصل الثانـــي : التكوين العمرانـــي الحالـــي للريف

(١) أعداد وأحجام القرى ونمطها المكاني

(٢) الهيكل العمراني والمسكن الريفي

(٣) إختلال التوازن البيئي بالقرية

(٤) المرافق العامة بالريف

الفـــصل الثـــالث : التنميـــة الريفيـــة

(١) التنمية الإقتصادية والإجتماعية

(٢) التنمية العمرانية

الفصل الأول : مراحل تطور القرية المصرية

يمكن تقسيم القرية إلى ثلاث مراحل زمنيـــة . وتـــؤثر الظـــروف الطبيعيـــة والإجتماعيـــة والإقتصادية السائدة في كل مرحلة على تطوير القرية وهيكلها العمراني ، بصرف النظر عن طول المرحلة أو قصرها ، وهذه المراحل هي:

- **منذ نشأة القرية وحتى بداية القرن التاسع عشر .**
- **منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين .**
- **منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن .**

والمرحلة الثالثة هي مرحلة الوضع الحالي للقرية المصرية .

(١) القرية منذ نشأتها حتى بداية القرن التاسع عشر

الزراعة هي العمل الأساسي للمصريين . وهي قد تكون من إكتشافهم أو إكتشاف غيرهم ، إلا أنها كانت وما زالت إلى حد كبير مهنة رئيسية لهذا الشعب العريق . وقد أثر نهر النيل كثراً في نمط الزراعة وفي العاملين بها . فقد حدد السمات الشخصية للمصريين القائمة على الصبر والجلد والترابط الإجتماعي القوي ، كما حدد شكل العمران وإختيار مواقع القرى والمدن التي يمكن للمصريين الإقامة فيها . فقد بنى الفلاح المصري القديم قراه في المناطق المرتفعة التي لا يغمرها فيضان النيل أثناء الصيف .

وقد ظل الهيكل العمراني للقرية – المتمثل في كتلة سكنية شبه دائرية – وكذلك تصميم وإنشاء المسكن الريفي على ما هو عليه منذ الإستقرار الأول وحتى القرن العشرين وسيأتي تفاصـــيل ذلك فيما بعد .

وقد دخلت مصر القرن التاسع عشر وعدد سكانها يزيد على المليونين نسمة ، ويعمل معظمهم بالزراعة فيما يزيد على المليون فدان (حسب حجم الفيضان) الذي كان يزرع زراعة واحـــدة في العام ، ماعدا المساحات القليلة المتاخمة مباشرة لمجرى نهر النيل والتي تزرع على مدار العام . وكانت المحاصيل الرئيسية هي الحبوب والبقول وبعض الخضر التي تمثـــل الطعـــام الرئيسي للمصريين . أي أن الزراعة في هذه المرحلة الطويلة كانت بصفة رئيســـية تهـــدف لإنتاج طعام المصريين فقط .

والجدير بالذكر أن ملكية الأرض في هذه الفترة كانت ملكية عامة ، وكانت تخصص لكبـــار رجال الدولة ورجال الدين ورجال الجيش بحق الإنتفاع . ثم يعاد توزيعها مع كل تغييـــر في

الحاكم أو في نظام الحكم . ويعمل الفلاحون في القرى كأجراء عند صاحب الحق بالإنتفاع بها. ولم تعرف مصر الملكية الخاصة للأرض إلا في القرن التاسع عشر في الفترة العلوية التي بدأت في أوائل القرن التاسع عشر وأنتهت في منتصف القرن العشرين .

(٢) الفترة منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين

بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف كثيراً عما سبقتها من مراحل بتولي محمد علي حكم مصر . فقد بدأ وتبعه خلفاؤه في إقامة دولة بمعناها الحديث . فأقيمت مشروعات كبرى في هذه الفترة في مجال الري والزراعة والمواصلات والعمران . ووضعت أسس مقومات الحياة المدنية الحديثة من تعليم وثقافة وخدمات صحية وإجتماعية . وقد أدى كل ذلك إلى تغيير جذري في الهيكل الإجتماعي المصري .

وقد ظهرت في هذه الفترة خصوصاً منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين الملكيات الزراعية الكبيرة بدرجاتها المختلفة . وأصبح المجتمع المصري مقسم بين شرائح إجتماعية غير متسلسلة التدرج وبفصلها فوارق إجتماعية كبيرة . ويمكن القول أن المجتمع في هذه الفترة كان مجتمعاً زراعياً ينقسم إلى أغلبية كبيرة تعمل كأجراء أو ملاك صغار وقلة صغيرة تمثل كبار الملاك بدرجاتهم المختلفة .

وقد إتسمت هذه الفترة بالانفتاح على الحضارة الغربية ومحاولة الأخذ بأسباب هذه الحضارة في مجالات الحياة المصرية المختلفة . كذلك إتسمت بالوجود الأجنبي المكمثف ليس فقط في المراكز الحضرية الرئيسة بل في كافة أرجاء البلاد ، وأصبح العنصر الأجنبي جزءاً واضحاً في النسيج الإجتماعي المصري .

١ - التركيب الإجتماعي والسكني للريف المصري في هذه الفترة

أدت العوامل الآتية إلى تشكيل التركيب الإجتماعي والسكاني والعمراني للريف المصري كما أدت إلى نمو إقتصادي ملحوظ :

- أقيمت شبكة متكاملة من الرياحات والترع كما أقيمت الخزانات والقناطر ، وذلك لتنظيم الري والحد من خطورة الفيضانات ، كان من أشهرها القناطر الخيرية وخزان أسوان الذي أقيم في بداية القرن العشرين بتعليته الأولى والثانية . وقد أدت هذه المشروعات إلى زيادة المساحة المنزرعة في مصر من المليون إلى ستة ملايين فدان تزرع زراعة دائمة في معظمها . كما أدت إلى إنتشار القرى ولم تعد المناطق المرتفعة هي الأماكن الآمنة الوحيدة لإختيار مواقعها .

- أدخلت زراعة القطن وأصبح بمثل المحصول الرئيسي للبلاد بل أصبح بمثل العصب الإقتصادي الرئيسي لها . كما أدخلت زراعات سلعية أخرى مثل قصب السكر وحدائق الفاكهة .
- تمت العديد من مشروعات البينية الأساسية فأقيمت الكباري على النيل بفرعيه وعلى الريّاحات والترع . وأدخلت السكك الحديدية وشقت الطرق وغطت القطر بأكمله وربطت عواصم المديريات (المحافظات) والمراكز بعضها ببعض .
- أعد تقسيم إداري جديد لمصر يتكون من مديريات ومراكز وقري . تقع عواصم المديريات بالقرب من نهر النيل ويبعد بعضها عن بعض مسيرة نهار للسفينة الحاملة للجند والجباه والبريد . كما وضعت المدن (عواصم المركز) بحيث تخدم كل مدينة مساحة من الأراضي الزراعية (٣٠-٥٠ ألف فدان) وعدداً مناسباً من القرى الرئيسية التي تتبعها قرى أصغر (العزب والنجوع والكفور) .
- أدت مضاعفة الأراضي المنزرعة إلى زيادة كبيرة في عدد السكان ، فقد تضاعفوا خمس مرات خلال القرن التاسع عشر ، حيث زادوا من حوالي ٢,٢ مليون نسمة عند بدايته إلى حوالي العشرة ملايين عند نهايته ثم زادوا إلى عشرين مليوناً في منتصف القرن العشرين في نهاية هذه الفترة .
- أدى إتساع الرقعة الزراعية وإدخال نظام الري الدائم بدلاً من ري الحياض ، وإدخال زراعات محاصيل جديدة ، إلى رواج إقتصادي كبير جعلت الفلاحين يعرفون أنماطاً جديدة من الإحتياجات الإستهلاكية ، كما زادت من قدرتهم على بناء بيوت أفضل وأكثر إتساعاً . كما راجت تجارة الأخشاب المستوردة من الخارج وعرفت بيوت بعض الفلاحين الأسقف الخشبية والأبواب والشبابيك والسلالم ، وإرتفعت طابقاً فوق الأرضي يخصص غالباً لحجرات النوم . كما ظهرت طبقة التجار في القرية واتسمت بيوتهم بإحتوائها على مخازن وشون متسعة لتخزين القطن والحبوب . كما ظهرت أيضاً طبقة جديدة من ملاك الأراضي والأغنياء الذين أضافوا للقرية نماذج جديدة من البيوت الكبيرة ذات الطابع الغربي في تصميماتها المعمارية .

أدت العوامل السابقة إلى تغير ملحوظ في الهيكل الإجتماعي للقرية فبجانب ظهور طبقة التجار وطبقة الملاك فقد ظهر أيضاً بعض أصحاب المهن غير الزراعية . وبدأ مجتمع القرية ينقسم تدريجياً إلى مجتمعين : مجتمع يعمل بالزراعة ، ومجتمع يعمل بخدمات ومهن وحرف غير زراعية .

٢ - الهيكل العمراني للقرية في هذه الفترة

بلغت أعداد القرى في منتصف القرن العشرين حوالي ٤ آلاف قرية . والغالبية الكبرى من هذه القرى (حوالي ٧٠% منها) كانت قرى صغيرة يقل عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة ، بمتوسط عام حوالي ٣,٥ ألف نسمة في القرية الواحدة وتوابعها من العزب والنجوع .

والكتلة السكنية للقرية كانت كتلة مصمتة متماسكة دائرية الشكل في أغلب الأحيان ، وهناك قرى أخذت شكل الإستطالة خصوصاً في الصعيد . وتبلغ مساحة الكتلة السكنية في المتوسط حوالي ٤٠ فدان ، يحيط بها الطريق الدائري المسمى بداير الناحية ومنه يتفرع طرق أخرى (حارات) أقل في العرض وغير مستقيمة ومتوغلة داخل الكتلة السكنية ، وقد يصل عرض تلك الحارات إلى مترين أو ثلاثة أمتار وغالباً ما تكون مسدودة دون الإلتقاء بممرات أخرى .

بعد تزايد السكان في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ونتيجة لتزايد الرقعة الزراعية زاد الطلب على المساكن وأصبح من الضروري - للنمو العمراني للقرية - (الكوم) أن يمتد العمران خارج الطريق الدائري إلى الأراضي المنخفضة والمستوية المحيطة بها.

وقد بنيت في هذه الإمتدادات خارج الطريق الدائري المساكن الجديدة والتي أغلبها من الطوب الأحمر وتسكنها الشريحة العليا من مجتمع القرية وكذلك العاملين بالمهن غير الزراعية ، كما توجد بها مباني الخدمات الإجتماعية التي وفدت إلى القرية خلال النصف الأول من القرن العشرين .

وأغلب مباني الكتلة السكنية الأصلية كانت تتكون من دور واحد (حوالي ٧٠%) وبعضها من دورين وتسكنها عادة الأسر الممتدة . وتبلغ نسبة المساكن المكوّنة من غرفة واحدة ١٠% ، ونسبة المساكن المكونة من غرفتين ٤٠% ، والمساكن المكّونة من ثلاث غرف ٢٥% . ويشتمل المسكن على حوش سماوي يستعمل في أغراض

معيشية مختلفة مثل الأكل ويضم الفرن لإعداد الخبز والموقد لإعداد الطعام والسلم والمرحاض إن وجد . وتعتبر الحظيرة الخاصة بالمواشي والدواجن من عناصر المسكن الرئيسية ، وتستخدم الغرف في أكثر من غرض مثل النوم والتخزين .

وتتكون العناصر الإنشائية للمسكن القديم من الحوائط من الطين والطوب اللبن الذي كان يعده الفلاح بنفسه وبطريقة تقليدية موروثة . والأسقف غالباً ما تتكون من جذوع الشجر أو العروق الخشبية التي يتم تغطيتها بالبوص أو الجريد وتسوى بطبقة من اللياسة الطينية . وقد أشارت بعض الدراسات عن القرية المصرية (بحث مصلحة الفلاح) بأن حوالي ٨٨% من مباني القرى كانت تبني من الطوب اللبن والباقي من الطوب الأحمر والأسقف من عروق الخشب والبوص . وبالنسبة للأرضيات فقد كانت في الغالبية العظمى ترابية . أما البياض الداخلي والخارجي فمن دهاكة طينية تليس بها الحوائط من الداخل ومن الخارج .

واستخدم الفلاح سطح منزله لتخزين الحبوب في صوامع من الطين وأيضاً لتخزين الحطب المستخدم في الوقود . ويساعد الحطب فوق السطح في عزل حرارة الصيف عن بقية البيت . كما زرع النخيل داخل حوش بيته لحمايته من الحرارة أيضاً . وقد استفاد من حرارة الشمس في تحقيق بعض إحتياجاته مثل تجفيف الحبوب لتخزينها ، وتجفيف بعض أنواع الخضر والبقول ، وتجفيف الطوب اللبن المستخدم في البناء .

كان من نتائج إدخال الخدمات الإجتماعية ظهور المباني العامة لأول مرة بالقرية المصرية وكذلك ظهور سكن الموظفين العاملين بهذه الخدمات والتي تختلف تماماً في تصميمها وطرق إنشائها عن المساكن التقليدية التي سكنها الفلاحون منذ بدء المستقرات البشرية في الوادي والدلتا . وقد إمتدت هذه المباني الجديدة خارج الكتلة السكنية القديمة .

- <u>المرافق</u>

لم تعرف القرى في هذه الفترة المرافق العامة مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية ونظم الصرف الصحي . فقد استخدم الكيروسين في الإنارة ، كما استخدمت مياه الترع والطلمبات اليدوية في الشرب . ولكن في عام ١٩٣٦ عندما أنشئت مصلحة الشئون القروية تمت بعض مشروعات مد القرية بمياه الشرب النقية خصوصاً في مديرتي الفيوم والدقهلية . ولكن مثل هذه المشروعات المتفرقة لم تتحول إلى سياسة

قومية إلا في بداية الستينات من القرن العشرين . وكانت تربط القرى مع بعضها البعض ومع المدن التي تتبعها شبكة من الطرق الضيقة الترابية غير المرصوفة .

- **الخدمات الإجتماعية**

قامت الوزارات المختلفة منذ بداية القرن العشرين بإنشاء وحدات خدمية بالريف ، ولكن بصورة منفردة دون ما تنسيق فيما بينها . فقامت مجالس المديريات (المقابل للمجالس المحلية بالمحافظات حالياً) بإنشاء مدارس في أغلب القرى سميت في ذلك الوقت بالمدارس الأولية ، وتغير اسمها فيما بعد إلى المدارس الإلزامية ، وكانت تعد أطفال القرى للإلتحاق إما بالمعاهد الأزهرية أو بالمدارس الإبتدائية في المدن التي تتبعها هذه القرى .

وأنشأت وزارة الشئون الإجتماعية مراكز إجتماعية منذ عام ١٩٤١ في بعض القرى بلغ عددها ١٦٠ مركزاً حتى عام ١٩٦٠ وكان يخدم كل منها عدداً من السكان يبلغ حوالي ١٠ آلاف نسمة .

وقامت وزارة الصحة في عام ١٩٤٢ بإنشاء الوحدات الصحية القروية والتي بلغ عددها ٢٢٠ وحدة حتى عام ١٩٥٢ تشتمل كل منها على العيادة الخارجية ، وكانت تقدم بجانب الخدمات العلاجية الأساسية الخدمات الوقائية وعلى الأخص رعاية الأمومة والطفولة والإرشاد الصحي . وكان يلحق بالوحدة حمامات عامة ودورات مياه . كما كان يلحق بها مسكن للطبيب المقيم ومسكن للممرضات . وأضيف إلى بعض هذه الوحدات قسم داخلي يتسع ١٥ سريراً على أن تخدم كل مجموعة من هذه المجموعات الصحية ١٥ ألف نسمة .

كما أنشأت وزارة الزراعة في عام ١٩٤٤ مجموعات زراعية تتكّون كل مجموعة من وحدة زراعية ووحدة بيطرية . وبلغ عدد الوحدات التي أنشأت في ذلك الوقت ٤٠ مجموعة على أن تخدم كل مجموعة حوالي ١٥ ألف فدان .

وفي عام ١٩٤٦ بدأت وزارة الصناعة والتجارة في إنشاء مراكز التدريب الصناعي في الريف .

وفي أوائل الخمسينات وضع مشروع الوحدات المجمعة ليؤدي للريف مختلف الخدمات بطريقة منسقة شاملة في خدماتها ، على أن تخدم الوحدة حوالي ١٥ ألف نسمة . وتشتمل الوحدة المجمعة على الخدمات التعليمية والإجتماعية والصحية

والزراعية بجانب بعض مشروعات الإنعاش الإقتصادي . وكان لها مجلس إدارة من الموظفين بالوحدة ومن قادة المجتمع المحلي للإشراف عليها . أما القرى الداخلة في نطاق الوحدة (والتي لا تكون مقراً لها) فينشأ في كل منها هيئة محلية وتعتبر المدرسة فرعاً لها ومركزاً لبعض الخدمات الإجتماعية والصحية .

وقسم القطر المصري في ذلك الوقت إلى ٨٦٣ وحدة . وكان التخطيط على أساس تعميم الوحدات المجمعة في خمسة سنوات . ولكن بلغ مجموع ما بنى منها ٣٢٠ وحدة فقط حتى عام ١٩٦٠ . وقد توقف تنفيذ البرنامج مع صدور قانون الإدارة المحلية الذي نص على أن يقوم المجلس القروي في دائرة إختصاصه بأداء الخدمات المحلية . وأعطى المجلس إختصاصات واسعة يشرف بها على وحدات الخدمة الموجودة في دائرته . وقد بلغ عدد المجالس ١١٠٠ مجلس قروي ولم تستطع هذه المجالس ممارسة المسئوليات التي ألقيت عليها لضعف مواردها . وبعد ذلك سيطرت الوزارات المركزية على إدارة خدماتها بعيداً عن إشراف المجالس القروية .

وكانت مصر من أوائل دول العالم الثالث التي قدمت خدمات إجتماعية وصحية لريفها وكانت تعتبر دولة رائدة في هذا المجال . وكان النموذج المصري من النماذج التي أوصت هيئة الصحة العالمية بإتباعها في أماكن أخرى من العالم .

(٣) الفترة منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن

أحدثت السياسات التي انتهجت في الأحقاب الستة الماضية تأثيراً جذرياً في المجتمع المصري وفي التكوين العمراني لكل من القرية والمدينة على سواء .

وقد إستهدفت هذه السياسات تقليل الفوارق بين شرائح المجتمع في المجال الإجتماعي ، وزيادة الرقعة الزراعية وإقامة قاعدة صناعية في المجال الإقتصادي ، وتوفير مزيد من الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية لأبناء الريف والحضر . وبمعنى آخر تحقيق تنمية بشرية وإقتصادية شاملة بصورة متوازنة للمجتمع بكل فئاته .

١ - التغيّرات الإجتماعية والإقتصادية

فيما يلي العوامل التي كان لها تأثير كبير في تكوين القرية إجتماعياً وإقتصادياً وعمرانياً في هذه الفترة والتي إمتدت إلى ما يزيد على نصف قرن :

- تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي ينص على تحديد الملكيات الزراعية وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين ، مما أدى إلى إختفاء الملكيات الكبيرة وظهور طبقة من صغار الملاك كانوا أصلا معدمين أو أجراء . وقد أدى هذا التغيير إلى تقارب طبقي وعلاقات إجتماعية مختلفة عما كانت عليه في الماضي .
- أدى قانون الإصلاح الزراعي إلى تأميم تجارة القطن وتجارة المحاصيل الرئيسية في بداية الستينات إلى إنكماش طبقة التجار بالقرية ، وزيادة عدد الموظفين الحكوميين الذين يعملون في نظام زراعي جديد (الجمعية التعاونية الزراعية) التي تتولى بيع التقاوي والأسمدة للفلاح وتسويق منتجاته . وقد أقامت نسبة كبيرة من هؤلاء الموظفين وكذلك الموظفين العاملين بالخدمات الإجتماعية إما في مساكن بالقرية أعدتها لهم الحكومة ، أو بالإيجار في الأحياء السكنية الحضرية الجديدة التي أقيمت خارج الكتلة الدائرية للقرية .
- إزدياد عدد السكان في مصر زيادة كبيرة وذلك لأرتفاع معدل الزيادة الطبيعية وإنخفاض معدل الوفيات . فقد إزداد عدد السكان من حوالي ٢٠ مليون نسمة في منتصف القرن العشرين إلى ما يزيد على ٩٠ مليون نسمة في الوقت الحالي ، أي بزيادة قدرها ٧٠ مليون نسمة خلال هذه الفترة . ومن الجدير بالذكر أن ٥٥% من مجموع السكان يسكنون في الريف ، و٤٥% يسكنون في الحضر .
- القيام بالكثير من المشروعات الكبرى والتي أدت إلى زيادة الرقعة الزراعية مثل مشروع السد العالي ومشروعات إستصلاح الأراضي بالعديد من المناطق مثل مديرية التحرير والنوبارية والصالحية وبعض أجزاء سيناء وأخيراً مشروع توشكى . وقد أقيمت بالمناطق المستصلحة قرى جديدة تختلف في تخطيطها وفي هيكلها عن القرى الحالية بالوادي والدلتا .
- أتاحت مجانية التعليم والتوسع فيه بدرجاته المختلفة لصغار القرية وشبابها فرصة كبيرة للتعليم وترك الزراعة مهنة الآباء والأجداد ، والبحث عن مهن حضرية تتيح لهم فرصة أكبر لإرتقاء السلم الإجتماعي درجة بعض أخرى . وقد أستقر عدد كبير من هؤلاء المتعلمين بالقرية إما لأن طبيعة عملهم قد استوجبت ذلك وإما لعدم توفر مساكن كافية لهم بالمدينة . وقد أدى ذلك إلى تغير نمط المسكن الريفي المعتاد والإتجاه نحو سكن الشقق في بيوت متعددة الطوابق . وتجدر الإشارة هنا إلى أن

التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية قد ساعد على إنتشار التعليم العالي كما ساعد على الرواج الإقتصادي في المجتمعات الريفية المحيطة بها .

- تحسن وسائل المواصلات والإتصالات والإعلام قد ساهم في تحقيق إرتباط أوثق بين القرية والمدينة ، واختلفت تقريباً العزلة التقليدية التي حجبت القرية عن التفاعل الحيوي مع غيرها . وقد ساعد التحسن الكبير في الطرق إلى سهولة الحركة السكانية سواء أكانت يومية أو موسمية في الإتجاهيين بين القرية والمدينة ، وأصبح من اليسير السكن في إحداهما والعمل في الأخرى . كما كانت لدخول الكهرباء وإستخداسها في الإنارة والتوسع في إستخدام الأجهزة الكهربائية مثل التليفزيون أثر كبير في تغيير الكثير من العادات والسلوكيات الريفية التي كانت سائدة لأجيال طويلة .
- مما ساهم مساهمة كبيرة في التغيير الإجتماعي الريفي الهجرة الكبيرة إلى الدول النفطية سعياً وراء دخول أكبر . لقد تجاوزت هذه الهجرة المرحلة الفردية وأصبحت إتجاهاً عاماً داخل القرية له تأثيره الكبير في تغير الحياه بها . وأتسم سلوك هذه الطائفة بالمظهر الإستهلاكي الكبير . ويهمنا هنا أن نذكر أن جزءاً كبيراً من مدخرات أبنائها اتجه في المقام الأول نحو الإستثمار في الإسكان وظهرت نتيجة لذلك ولأول مرة العمارات المتعددة الطوابق في الريف والتي يجرى عليها تأجيراً أو تمليكاً ما يجرى على عمارات الحضر .
- الإختفاء التدريجي للآلات الزراعية البدائية والي استخدمت في الزراعة منذ فجر التاريخ وإحلال الميكنة الزراعية مكانها ، كما أن الإتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والري كان له أثره الإجتماعي والإقتصادي داخل القرية . وظهرت في الآونة الأخيرة بعض القرى المنتجة لصناعات يدوية على درجة عالية من الجودة مثل السجاد . وأصبح لهذه القرى وظيفة مزدوجة زراعية صناعية في آن واحد .

أدت هذه العوامل إلى نشأة طبقة جديدة على مجتمع القرية التقليدي لا تعمل بالزراعة ولكن تقوم غالباً بالخدمات العامة والحرف والمهن المساعدة التي وردت مع الحياة الجديدة ، وإزداد تدريجياً عدد أبناء هذه الطبقة حتى بلغوا ما يزيد على نصف تعداد القرية وهم إما من أبنائها وإما من الوافدين إليها . كما ازداد أثرهم حتى يمكن القول أن مجتمعين متجاورين ولكن شبه منفصلين يعيشان الآن داخل القرية ، أولها مجتمع تقليدي

يعمل بالزراعة وثانيهما مجتمع جديد يعمل بمهن وحرف غير زراعية ، يتميز بأنه أقل تحمساً للمحافظة على القيم والعلاقات الإجتماعية التقليدية ، وأكثر رغبة في إحداث تغييرات في المجتمع الريفي تهدف إلى التقليل من الفوارق الإجتماعية والفوارق الأسرية .

ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا التغير في الحياة الريفية في الحركة السكانية بين القرية والمدينة وما تحمله من نتائج . لقد أصبحت القرية مركز طرد سكاني إلى المدينة وحمل هؤلاء الكثير من العادات الريفية إلى موطنهم الجديد . ويظهر ذلك أوضح ما يكون في أسلوب إستعمالاهم للحيز المكاني الذي يعيشون فيه ، وذلك ما يسمى "بتريف الحضر" . كما حملت الطبقة الجديدة إلى القرية بعض مظاهر المدينة وقليلاً من ملامحها . ومع النمو المستمر لهذه الطبقة توارت إلى الخلف الصبغة الزراعية التي كانت تصبغ تماماً الحياة الريفية في الماضي . وبذا فقد فقدت القرية ولأول مرة في تاريخها تجانسها الإجتماعي التقليدي ، وهذا ما يسمى "بتحضر الريف" .

٢ - التغير في النسق العمراني

مع ظهور الشريحة السكانية الجديدة غير الزراعية بقيم وتطلعات إجتماعية وإمكانات كبيرة نسبياً أنشأت تجمعات سكنية خارج الطريق الدائري للقرية ذات طابع حضري . وأخذ الهيكل العمراني للقرية يتغير تدريجياً مع التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي طرأت عليها ، فحلت المباني الخرسانية ذات الأدوار المتعددة محل بعض مباني الكتلة السكنية الدائرية ذات الدور الواحد والتي كانت مقامة بالطوب اللبن . كما أن الطريق الدائري وبعض الطرق الرئيسية الأخرى بالقرية إمتلأت على جانبيها بالورش الحرفية مثل ورش صناعة الأثاثات وورش إصلاح السيارات وبالمقاهي ومحلات البقالة والخضر والفاكهة . وأصبحت هذه الطرق مجالاً حيوياً للنشاط الحرفي والتجاري داخل القرية شأنها في ذلك شأن طرق المدينة . كما ظهر أيضاً النشاط المهني مثل عيادات الأطباء والصيدليات ومكاتب المحامين .

وأمتدت إلى القرية المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي . ومع التوسع في الخدمات الإجتماعية أقيمت على الإمتدادات العمرانية على الأراضي الزراعية المدارس بأنواعها المختلفة الإبتدائية والإعدادية والمعاهد الدينية ، وكذلك المستشفيات الريفية والمراكز الإجتماعية وغيرها ، مما يحتاجه سكان القرية الزراعيين وغير الزراعيين .

مع هذا التغير الجذري زادت الكتلة العمرانية زيادة مفرطة وبلا ضوابط على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها وامتدت القرى حتى تلاحمت مع بعضها البعض . ولوقف هذا الزحف العشوائي تحتاج القرى إلى تخطيط يتحدد معه نطاقها العمراني . ولا يسمح إطلاقاً بتجاوزه ، وتخصص الفراغات داخل هذا النطاق للإمتداد مستقبلاً . كما يتحدد مع التخطيط الإرتفاعات الرأسية المسموح بها والكثافات السكانية والبنائية . كما يجب إعادة النظر في النظام الإداري للقرى وتطويره لكي يكون قادراً على إحتواء المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية وتنظيم مساراتها . ولكي أيضاً يتمكن من الهيمنة على شئون القرية داخل كردونها وداخل نطاقها العمراني ، بما في ذلك الإشراف على إمتدادها الأفقي والرأسي ووقف الإعتداء تماماً على أراضيها الزراعية .

٣ - التغّير في الهيكل المهني والحرفي

مع التغّيرات الإجتماعية والإقتصادية التي طرأت على القرية تلاحظ الإنخفاض المستمر في نسبة سكان الريف العاملين بالزراعة حتى وصلت إلى ٤٥% من جملة سكان الريف من ذوي المهن . ومن الجدير بالملاحظة أن إنخفاض نسبة العاملين في النشاط الزراعي لا يعني فقط إحتمال إنخفاض في عدد العاملين بهذا النشاط ، بل قد يعني أيضاً ثبات عدد هؤلاء العاملين مع الزيادة المستمرة في العدد الكلي للسكان العاملين بالريف . أي أن الزراعة قد بلغت درجة التشبع في العمالة ولم تعد في حاجة إلى مزيد منها خصوصاً في الوادي والدلتا .

ويصاحب هذا الإنخفاض في نسبة العاملين بالزراعة ارتفاع مستمر في نسبة العاملين في أنشطة غير زراعية ، وعلى الأخص في المجال الحرفي ومجال المهن العملية والفنية . إذ بلغت النسبة في هذين المجالين ٣٣% أي ما يقرب من ثلاثة أرباع نسبة العاملين في مجال الزراعة ، وهو ما يؤكد التراجع المستمر في الصيغة الزراعية للقرية المصرية .

وبصفة عامة أصبح الإتجاه العام بين سكان الريف التحول من الإنتاج الزراعي إلى النشاط الحرفي والخدمي . ويرجع ذلك إلى زيادة حجم السكان وتنوع متطلبات الحياة من الخدمات المختلفة والأخذ بمظاهر الحياة الحضرية . ويتضح التغير الكبير في الهيكل المهني لسكان الريف في نمط الإسكان ، إذ أنه إتجه نحو النمط الحضري في التصميم الملائم للأسر ذات النشاطات الحرفية والمهنية والخدمية .

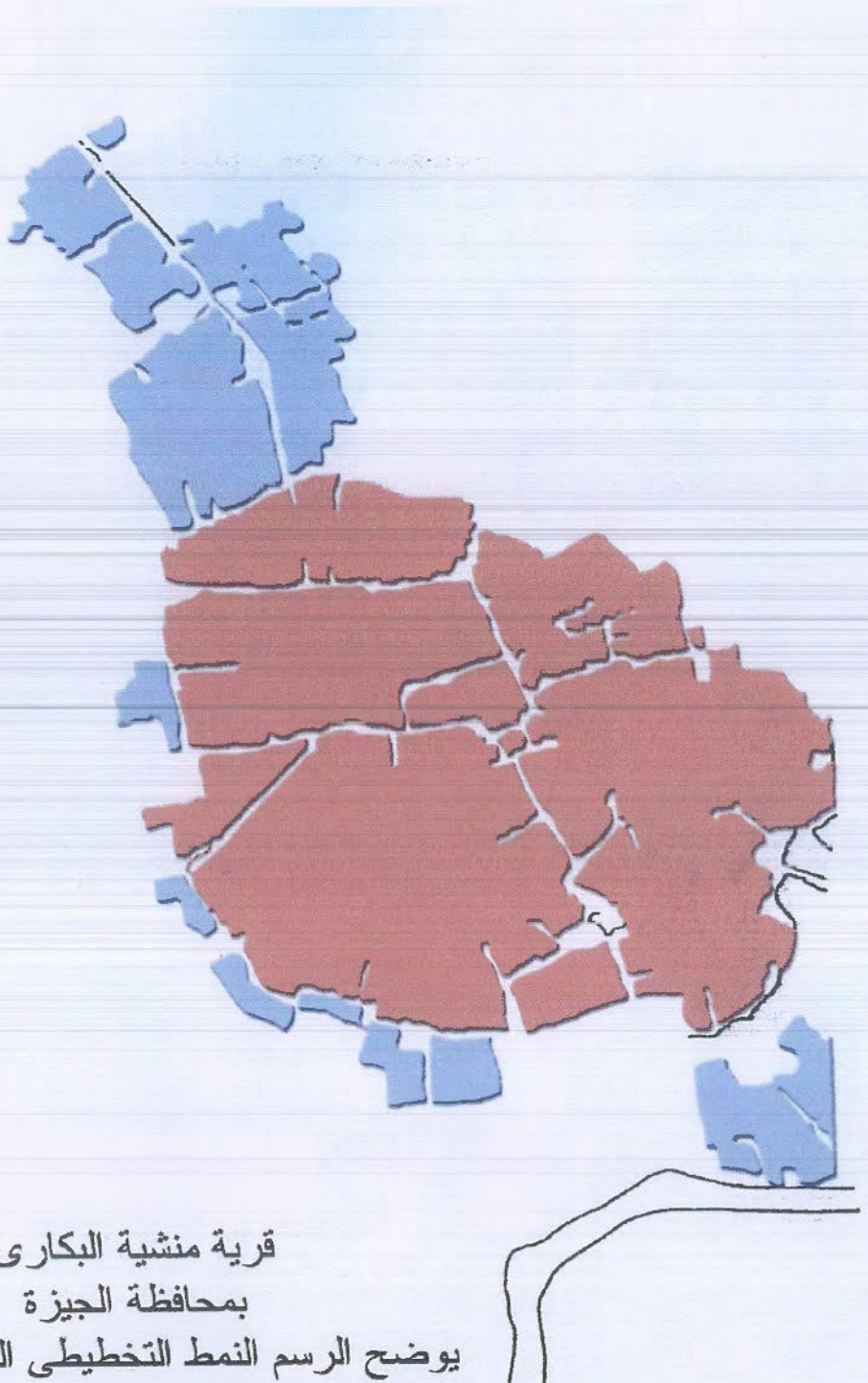

قرية منشية البكارى
بمحافظة الجيزة
يوضح الرسم النمط التخطيطى التقليدى للقرية
المتمثل فى كتلة بنائية شبه دائرية أو بيضاوية
يحيطها طريق دائرى وتتفرع منه حارات
ضيقة متجهة إلى مركز الكتلة البنائية

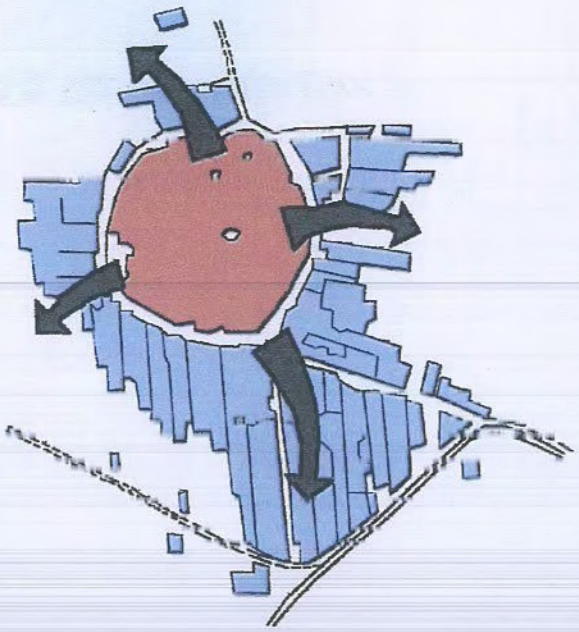

قرية البراجيل - النمو خارج الكتلة العمرانية الدائرية

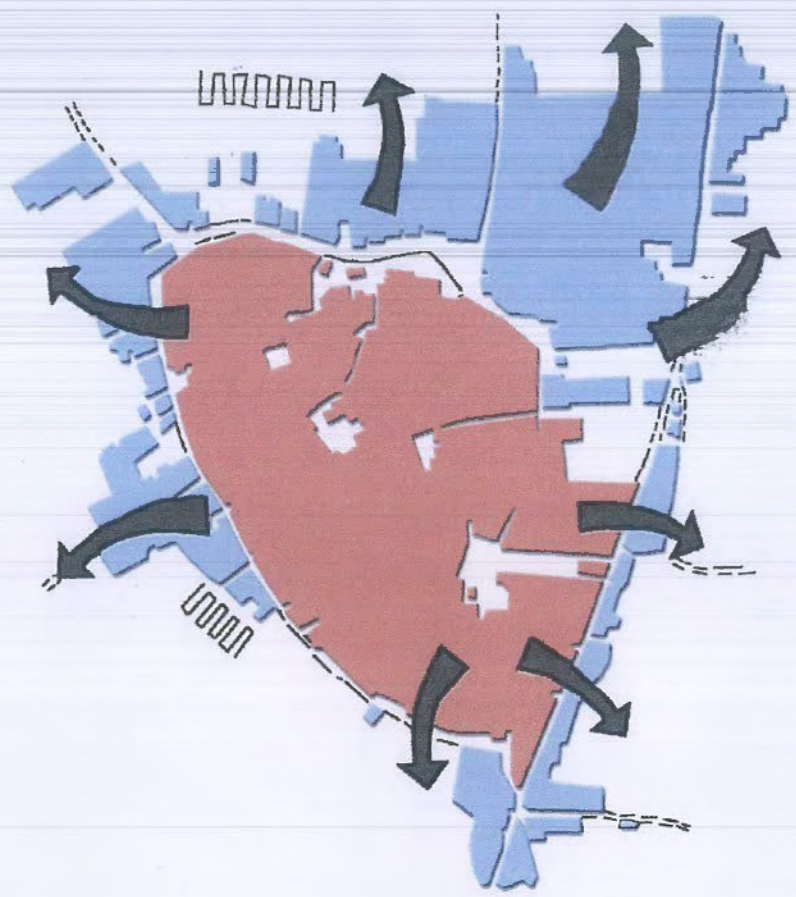

قرية طوخ دلكا - النمو فى ثلاث اتجاهات

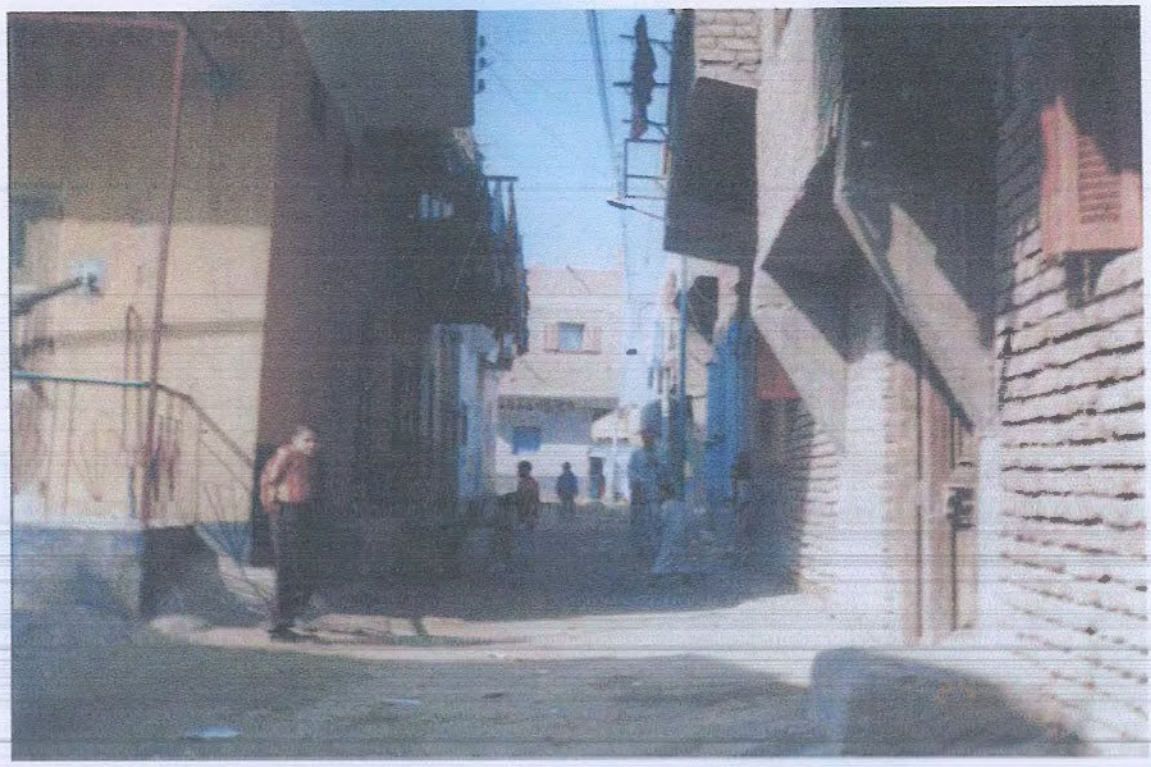

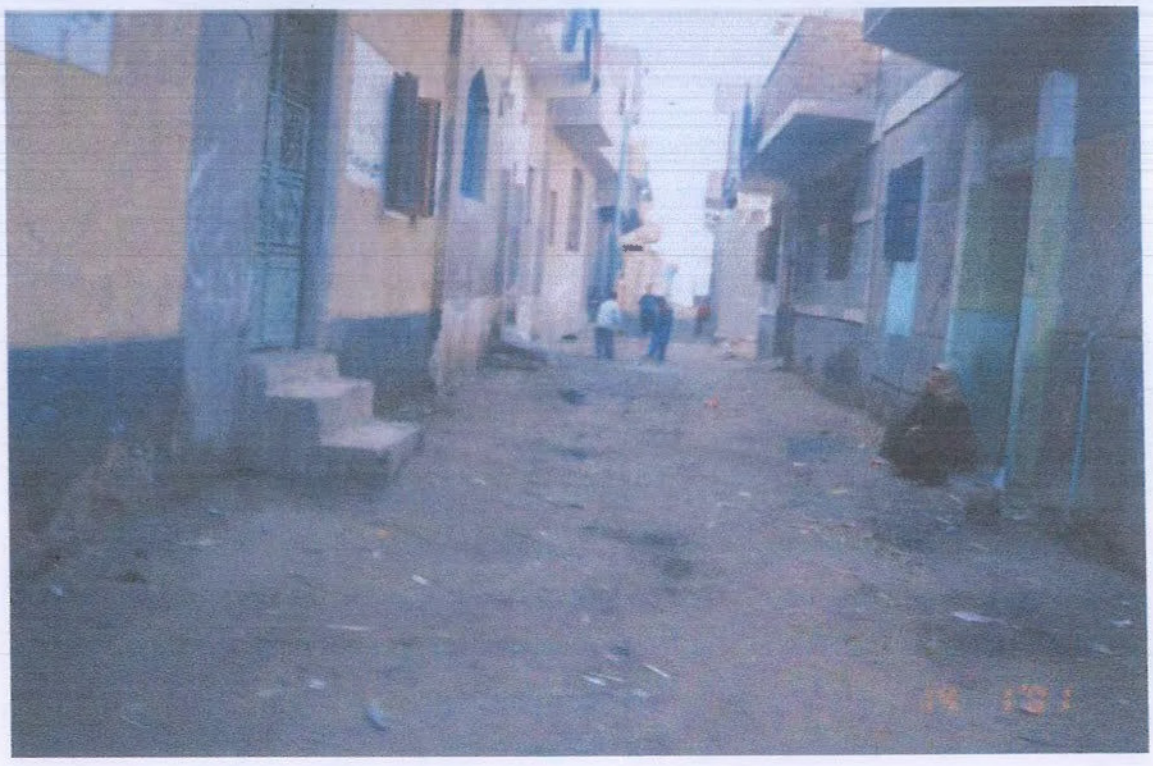

طريق داير الناحية حول الكتلة البنائية الاصلية للقرية

الحارات الضيقة ذات النهايات المسدودة المتفرعة من شارع

داير الناحية والمتجهة الى داخل الكتلة البنائية

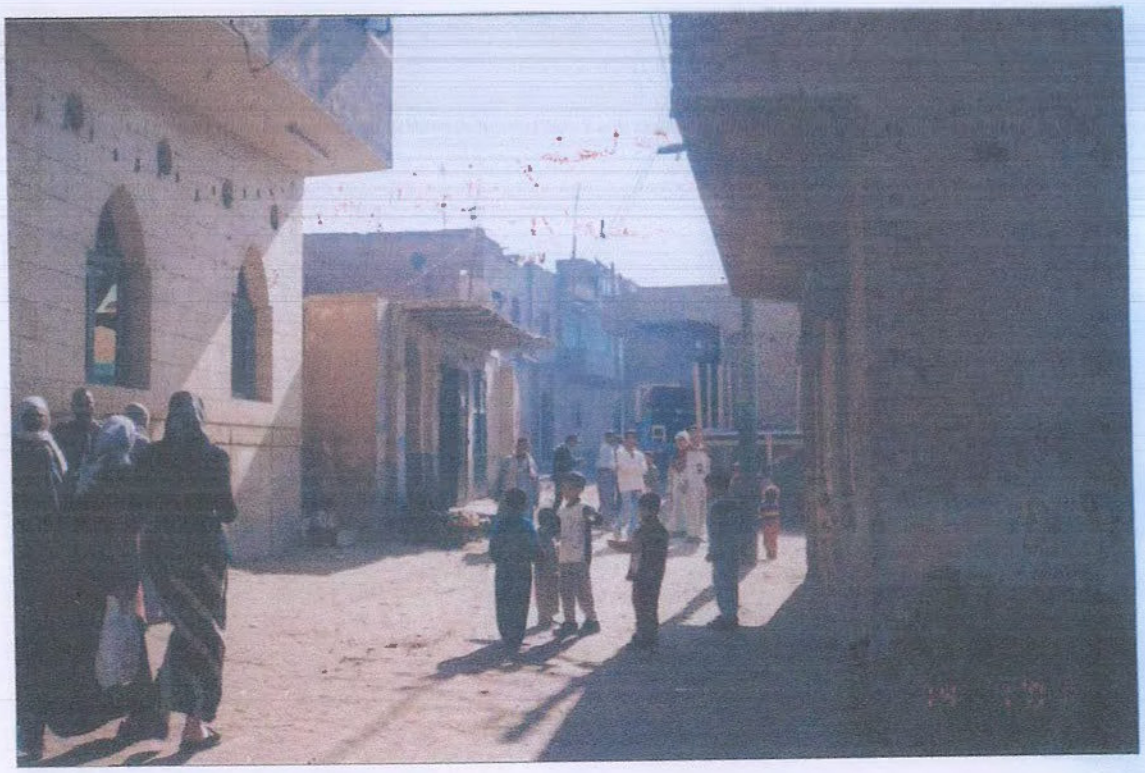

شارع داير الناحية يمثل الشريان الرئيسى للحركة والنشاط التجارى والحرفى بالقرية

النشاط التجارى على جانبى شارع داير الناحية والمحيط بالكتلة البنائية الاصلية للقرية

الفصل الثاني : التكوين العمراني الحالي للريف

(١) أعداد وأحجام القرى ونمطها المكاني

١ - أعداد القرى

يبلغ عدد الوحدات الريفية المحلية في مصر ١٠٧٦ وحدة محلية ، بينما يبلغ إجمالي عدد القرى ٤٤٤٠ قرية . وتتركز الغالبية العظمى منها في الوادي والدلتا (٤١٦٢ قرية بنسبة ٩٤% من جملة القرى) . وبقية القرى توجد بالمحافظات الصحراوية وتتسم عادة بصغرها وقلة عدد سكانها . ويبلغ عدد القرى بالوجه البحري ٢٥٢٧ قرية تمثل ٦٠% من إجمالي قرى الوجهين ، والباقي يتركز بالوجه القبلي . وتبلغ أعداد العزب والكفور التابعة للقرى حوالي ٢٩ ألف عزبة ، يتراوح عدد سكان الواحدة منها بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ نسمة .

٢ - أحجام القرى

زادت أحجام القرى زيادة كبيرة حتى تجاوزت كثيراً الأحجام التقليدية التي عرفت بها القرية المصرية في الماضي . فأكثر من ٦٠% من القرى الحالية يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة وكثير منها تجاوز العشرين ألف نسمة بل أن بعضها وصلت إلى ٦٠ ألف و٨٠ ألف نسمة . إن مثل هذه القرى الكبيرة تشابه في أحجامها أحجام المدن الصغيرة بل والمدن المتوسطة .

ويمكن تقسيم القرى إلى خمس شرائح كالأتي:

- **الشريحة الحجمية الأولى (أقل من ٢٠٠٠ نسمة)**

وتشمل القرى القزمية المنتشرة في المعمور الفيضي للوادي والدلتا . وتشكّل في مجموعها حوالي ١٤% من إجمالي عدد القرى المصرية ، ويبلغ متوسط حجم القرية حوالي ١٣٠٠ نسمة . ورغم إرتفاع نسبة القرى في هذه الشريحة الحجمية إلا أنها تضم ٢,٧% من جملة سكان الريف .

- **الشريحة الحجمية الثانية (٢٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة)**

وتضم ما يقرب من ٣٦% من عدد القرى ، تستوعب حوالي ١٨,٦% من جملة سكان المعمور الفيضي . ويبلغ متوسط حجم القرية في تلك الفئة ٣٥٠٠ نسمة . وتمثل هذه الشريحة مجموعة القرى الصغيرة التي تتميز عن القرى القزمية

بإحتوائها على بعض خدمات التعليم الأساسي والوحدة الصحية الريفية والجمعية الزراعية .

- **الشريحة الحجمية الثالثة (٥٠٠٠-٨٠٠٠ نسمة)**

وهي القرى المتوسطة الحجم ، والتي تمثل ما يقرب من ٢٣% من جملة القرى المصرية ، وتستوعب أيضاً ٢٣% من جملة السكان . ويمكن القول أن هذه الفئة الحجمية المتوسطة ما هي إلا صورة مكبرة للقرى الصغيرة .

- **الشريحة الحجمية الرابعة (٨٠٠٠-١٧٠٠٠ نسمة)**

وتشتمل على القرى الكبيرة التي يبلغ متوسط حجمها ١١٢٠٠ نسمة تقريباً . وتستوعب ما يزيد على ٤٠% من سكان الريف المصري وهو الأمر الذي يعكس الثقل النسبي الكبير لهذه الشريحة الحجمية . والقرى الواقعة في هذا النطاق تمثل تلك الفئة التي تقوم بدور المراكز الخدمية الرئيسية للتجمعات الريفية في الشرائح الحجمية الأدنى نظراً لما تشتمل عليه هذه المراكز من نوعيات ومستويات خدمية صحية وتعليمية وزراعية وبيطرية وتجارية يمتد نطاق خدماتها ليشمل عدة قرى حولها .

- **الشريحة الحجمية الخامسة (أكثر ١٧٠٠٠ نسمة)**

وتضم ما يسمى بمجموعة القرى الكبرى وهي تستقطب حوالي ١٦% من السكان ، بينما تمثل ٤% فقط من إجمالي عدد القرى بالوادي والدلتا . ويبلغ متوسط حجم القرية في هذه الشريحة حوالي ٢٦٠٠٠ نسمة تقريباً . وهي بذلك تمثل تلك الفئة المرشحة للتحول إلي مدن في بداية السلم الحضري .

وتشكل قرى هذه الشريحة حالة خاصة في النسق العمراني العام حيث تقع معظمها في المحيط المباشر للمدن عواصم المحافظات .

٣ - نمط التوزيع المكاني للقرى

تتمثل الملامح الرئيسية لنمط العلاقة المكانية بين المدن والقرى على النحو التالي:

- مركزية المدينة الأم وسيطرتها بالنسبة للأنشطة والخدمات الحضرية .
- وجود حلقة أولى من التجمعات الريفية حول المدينة معرضة للغزو الحضري بأنواعه المختلفة (سكاني وعمراني) . وهذه التجمعات تتعامل معها المدينة كرصيد إحتياطي لها . والقرى الواقعة داخل هذه الحلقة معرضة دائماً لفقدان هويتها الريفية والأخذ بأسباب التحضر بخطى سريعة .

- أما الحلقة الثانية من التجمعات فتضم تلك المجموعة من القرى التي تستفيد من موقعها غير البعيد من المدينة بما يجعلها واقعة في نطاق الخدمات الأساسية وضمن نطاق التأثر بالعوامل الحضرية في المدينة وفي نفس الوقت فإنها تستفيد بالموقع غير القريب الذي يجعلها بعيدة عن خطر ابتلاع المدينة لها نتيجة لعوامل الإمتداد . هذه الحلقة بخصائصها المميزة تجعلها أشبه ما تكون بمرحلة إنتقالية ما بين المدينة وإمتداداتها من ناحية وبين الريف من الناحية الأخرى .
- أما الحلقة الأخيرة فتمثل تلك التجمعات "الأبعد" والتي تظل ولو لمرحلة أطول محتفظة بخصائصها الريفية .

(٢) الهيكل العمراني والمسكن الريفي

١ - الهيكل العمراني

إشتمل الهيكل العمراني للقرية كما سبق ذكره على الكتلة السكنية الأصلية ، وهي شبه دائرية ويحيط بها طريق خارجي تمتد منه حارات من الخارج إلى الداخل بنهايات مسدودة . وتشتمل على مباني أغلبها من الطوب اللبن من دور أو دورين . ومعظم ساكنيها من العاملين بالنشاط الزراعي سواء أجراء أو ملاك .

وجاء التغيير الذي طرأ على الهيكل العمراني للقرية خلال الستة عقود الأخيرة نتيجة للمتغيرات الإجتماعية والسكانية والإقتصادية التي سبق شرحها . ويتمثل هذا التغيير أساساً في إقامة أحياء سكنية جديدة حول الكتلة السكنية القديمة . وهذه الأحياء ذات شوارع طولية ومتقاطعة وهو النمط التخطيطي التقليدي للمدينة والذي يمكن معه الإمتداد المستمر على الأراضي الزراعية في الإتجاهات الأربع . وقد أعطت حدود الأحواض والملكيات الزراعية الشكل التخطيطي لهذه الإمتدادات . ومعظم سكان هذه الأحياء في الغالب من العاملين في أنشطة غير زراعية مثل النشاط الخدمي والحرفي والمهني . وتبلغ مساحة هذه الأحياء شبه الحضرية ما يتراوح من أربعة إلى ستة أضعاف الكتلة السكنية الأصلية للقرية .

لقد استخدمت في بناء الإمتدادات الإسكانية الجديدة مواد مستوردة من المدينة مثل الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر . وأستخدمت هذه المواد نظراً للإعتقاد بأن المباني الخرسانية أطول عمراً وأبهى مظهراً من المباني التقليدية ، كما أنها تجسد مقدرة مالية للمالك ومدعاة له بالتباهي . وإرتفعت بعض المباني إلى أربعة أدوار وأحياناً إلى ستة

أدوار ، مما أدى إلى زيادة الكثافة البنائية والكثافة السكنية زيادة كبيرة وصلت إلى مثيلاتها في الحضر . وأمتد التغيير إلى الكتلة السكنية القديمة ، فالمباني التي كانت قائمة بها بالطوب اللبن أخذت في الاختفاء تدريجياً وأنشأت مكانها مساكن من الخرسانة المسلحة والطوب الأحمر ذات طوابق متعددة . ومما يجب الإشارة إلية أن أغلب هذه المساكن غير جيدة الإنشاء والتشطيب ولم تراع فيها المواصفات الفنية السليمة . وأقيمت بإستخدام الحرفيين من أبناء القرية ولكن بدون إشراف فني يضمن جودتها .

ويمكن القول بأن الإمتدادات الجديدة تحمل الكثير من ملامح الإسكان العشوائي الذي أقيم حول المدن . فالشوارع ضيقة مما يصعب التخديم عليها خاصة في أوقات الطوارئ ، ودرجة التزاحم عالية والإنارة والتهوية الطبيعية غير كافية والكثافة السكانية والبنائية فوق معدلها المقبول تخطيطياً . كما أن بناء المساكن الخرسانية المتعددة الأدوار بالكتلة البنائية القديمة للقرية وعلى نفس مخططها الأصلي – المناسب فقط للمباني البسيطة المنخفضة ذات الدور الواحد والمتجهة في تصميمها إلى الداخل – مع عدم وجود ضوابط للبروزات والفتحات الخارجية قد أدى إلى أن المباني المقابلة على جانبي الحارة الواحدة قد اقتربت من بعضها البعض تقارباً شديداً .

ومع تعدد الأدوار أصبح العديد من الوحدات السكنية متاحاً بالتأجير أو بالتمليك لأبناء القرية أو لغيرهم ، مما دعا بعض العاملين بالمدن إلى البحث عن مسكن لهم بالقرى المجاورة . ولذا فقد دخل الإسكان الريفي لأول مرة السوق العقاري وتبعه بالضرورة تغير ملحوظ في الهيكل الإقتصادي للقرية .

لقد أدى الإرتفاع الكبير في عدد الوحدات السكنية والكثافة البنائية العالية إلى زيادة كبيرة في أسعار الأراضي داخل الكتلة السكنية وخارجها حتى قاربت من مثيلاتها بالحضر ، مما دعا الكثير من الملاك – خصوصاً غير المقيمين بالقرية – إلى إتاحة أراضيهم للإمتداد العمراني بدلاً من إبقائها للزراعة . فالعائد من بيعها كأرض بناء يفوق بكثير العائد منها كأرض زراعية .

٢ – تصميم المسكن الريفي

سبق أن ذكر أن البيت القروي يتكون عادة من ساحة غير مسقوفة تحيط بها غرفة أو غرفتين وكذلك حظيرة المواشي . ويتم في هذا الفناء العديد من الأنشطة الحياتية مثل الطهي وتناول الطعام وغيرها .

أما المساكن الحديثة فتختلف عن المسكن الريفي القديم بتنسيق عناصرها من مدخل وغرف جلوس ونوم وتلحق بها المرافق الصحية كالحمام والمطبخ . وغالباً ما تستقل حظيرة المواشي وتقع في الجهة الخلفية من المسكن . إلا أنه في الفترات الأخيرة أقيم كثير من المساكن في الريف لا تشتمل على الحظيرة بعد أن سكن القرية فئات عديدة لا تعمل بالزراعة . إلى جانب أن هناك نسبة كبيرة من المزارعين أهملت إنشاء الحظيرة في مساكنها الجديدة بعد أن أصبحت تربية الماشية أمراً مكلّفاً وأستخدمت الميكنة في الزراعة على نطاق واسع . كما أختفي الفرن تقريباً من المساكن الحديثة وذلك لتوافر أفران لبيع الخبز لسكان القرية ، وهو أمر جديد تماماً على الحياة الريفية .

ومن الملاحظ أن كثيراً من المساكن الجديدة تتسم بصغر مساحة الحمامات والمطابخ . كما أن مسطح المبنى في بعضها لا يتناسب مع عدد أفراد الأسرة . وغالباً ما تستخدم الغرفة الواحدة في أكثر من غرض معيشي . أي أن بعض العيوب في التصميمات السكنية التي ظهرت في الأحياء الحضرية خصوصاً الأحياء العشوائية قد ظهرت واضحة في الإسكان الريفي مثل الزيادة في الكثافة السكانية وزيادة نسبة التكدس في الغرفة الواحدة وضعف التهوية والإنارة .

(٣) اختلال التوازن البيئي بالقرية

١ - الإمتداد العمراني على الأرض الزراعية

تقدر مساحة الأراضي الزراعية التي فقدت نتيجة الإمتدادات العمرانية للريف والحضر بحوالي ٣٥% من المساحة الكلية من الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا خلال النصف الأخير من القرن العشرين ، وتفقد مصر ما يقدر بحوالي ٤٠ ألف فدان سنوياً (وقد زاد هذا المعدل زيادة كبيرة منذ قيام ثورة يناير ٢٠١١) . ولو أستمر تآكل الأراضي الزراعية الخصبة بهذا المعّدل فإنه سوف تختفي هذه الأراضي – كما يرى بعض المخططين – في نهاية هذا القرن .

٢ - الإختلال البيئي في الريف

أدت عوامل عدة إلى إختلال كبير في البيئة الريفية ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- الإسراف في إستلاك الأسمدة الكيماوية بسبب إنقطاع طمي النيل . وقد أدى تسرب مخلفات هذه الأسمدة إلى القنوات والترع ومجرى نهر النيل إلى موت الطحالب

المسئولة عن تمثيل الأكسجين الذائب في المياه ومن ثم الحد من تكاثر الأسماك النيلية ، كما أدت إلى تلوث مياه النهر .

- الإسراف في إستخدام المبيدات الكيماوية في الزراعة قد أدى إلى تراكمها في البيئة والتربة والمياه وإنتقالها إلى الإنسان والحيوان عبر الإنتاج الغذائي ، مما يمثل خطورة على صحة الإنسان بالريف وإصابته بأمراض خطيرة بشكل شبه وبائي مثل الفشل الكلوي وأمراض الكبد والأورام . فضلاً عن أن الإستهلاك الرائد لهذه المبيدات قد أسفر عن الإخلال بالمقاومة البيولوجية التي تؤديها بعض الحشرات في مقاومة الآفات الزراعية . كما أسفر عن إختفاء بعض الطيور التي كانت تساعد كثيراً في مقاومة الحشرات الضارة بالزراعة . هذا بالإضافة إلى أن المبالغة في إستخدام هذه المبيدات قد أكسب الحشرات مناعة ضدها مما استلزم إستخدام مبيدات أشد ضراوة وسميّة وهذه بدورها تمثل خطورة أكبر على البيئة وعلى صحة الإنسان .
- تم مد شبكات مياه الشرب إلى نسبة كبيرة من القرى ولم يواكب ذلك إعداد هذه القرى بنظم مناسبة للصرف الصحي . وقد أدى ذلك إلى إرتفاع كبير في منسوب المياه السطحية ، كما أدى إلى إختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي مما كان له تأثير سلبي كبير على البيئة الريفية وعلى صحة الإنسان .
- لم يتوفر بالقرى حتى الآن نظام لجمع القمامة وتنظيف شوارعها وحاراتها ، وتلقى هذه القمامة في الترع وفي المصارف الزراعية .

كل هذه العوامل أدت إلى إختلال في التوازن البيئي بالريف كانت له آثار ضارة كثيرة صحياً وإجتماعياً .

(٤) المرافق العامة بالريف

١ - الطرق

تشير الإحصائيات أن حوالي ٤٠% من الطرق الريفية ما زالت ترابية غير مرصوفة . أما الطرق داخل القرية فإنها غير ممهدة ولا يسمح أغلبها بالمرور الآلي عليها .

وتأتي أهمية رصف الطرق التي تربط القرى بعضها ببعض كما تربطها بالحضر في إمكانية نقل منتجات القرية الزراعية وغير الزراعية في سهولة وسرعة إلى مراكز

تسويقها بالمدن . أما الطرق الداخلية بالقرى فإنها تحتاج إلى تسوية وتثبيت تربتها ثم رصفها في مرحلة لاحقة بأسلوب مناسب مثل إستخدام المربعات والقوالب الحجرية . كما تحتاج هذه الطرق إلى تنظيف بصفة مستمرة .

٢ - الصرف الصحي

الغالبية الكبرى من القرى (٩٠%) لم تزود بعد بشبكات الصرف الصحي رغم أن الكثير منها قد زود بمياه الشرب . والكثير من شبكات الصرف الصحي الحالية لم يتم تنفيذها حسب الأصول الفنية من حيث أقطار المواسير وميولها . كما أنه يتم الصرف مباشرة دون معالجة على المصارف أو الترع .

وقد نتج عن القصور في الصرف الصحي تلوث شديد في البيئة وإرتفاع منسوب المياه السطحية وإختلاط مياه الشرب بمياه الصرف . وقد تقدمت تكنولوجيا معالجة الصرف الصحي في الريف في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً وأصبحت مشكلة الصرف الريفي موضع إهتمام الهيئات والمنظمات العالمية المعنية بالتنمية الريفية . ويمكن في مصر الإستفادة من النظم الحديثة في المعالجة والمناسبة لمواقع القرى سواء ، أكانت في الوادي والدلتا أم في مناطق الإصلاح الجديدة في الصحراوات والسواحل . ويمثل الصرف الصحي أحد المشاكل الرئيسية إن لم يكن أهمها والتي تواجه الريف المصري حالياً وفي المستقبل القريب .

٣ - مياه الشرب

إمتدت مياه الشرب النقية إلى الريف . ولكن ما زالت نسبة كبيرة من القرى (٥٠%) محرومة منها . وفي هذا الشأن يجب الإشارة إلى أن نصيب الفرد في الريف يبلغ ٦٠ لتر يومياً بينما يبلغ نصيب الفرد في الحضر ما يقرب من ٣٠٠ لتر يومياً أي حوالي خمسة أمثال نظيره في الريف . وتتمثل مشكلة مياه الشرب في ضرورة توصيلها إلى كافة القرى الكبيرة والصغيرة على حد سواء ، كما تتمثل أيضاً في ضرورة زيادة كمياتها . وقد يتطلب ذلك تغيير في شبكات المياه الحالية وعلى الأخص المتهالكة منها . ولكن يجب أن يواكب هذه الزيادة في المياه توفير الشبكات المناسبة للصرف . إذ أن الشبكتين يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب . وقد أدى توفير المياه دون الصرف إلى آثار سلبية كبيرة سبق الإشارة إليها .

٤ - الكهـــرباء

رغم توفر الكهرباء في أغلب القرى (٨٠%) إلا أنها لم تمتد إلى جميعها . وتســـتخدم الكهرباء في الريف أساساً في الإنارة . ولكن مع تصنيع الريف سيكون هناك حاجة إلى أحمال كهربائية أكبر مما هي عليه حالياً . ولذا فإن مشكلة الطاقة في الريف تتمثل في زيادة أحمالها وتوصيلها إلى كل التجمعات السكنية الريفية .

مدخل القرية والامتدادات الحضرية الجديدة

الامتدادات العمرانية الجديدة بالقرية ذات الطابع الحضرى

الامتدادات العمرانية الجديدة بالقرية ذات الطابع الحضرى

(لاحظ الاعمدة الخرسانية فوق الاسطح للامتداد الراسى المستقبلى للمبنى)

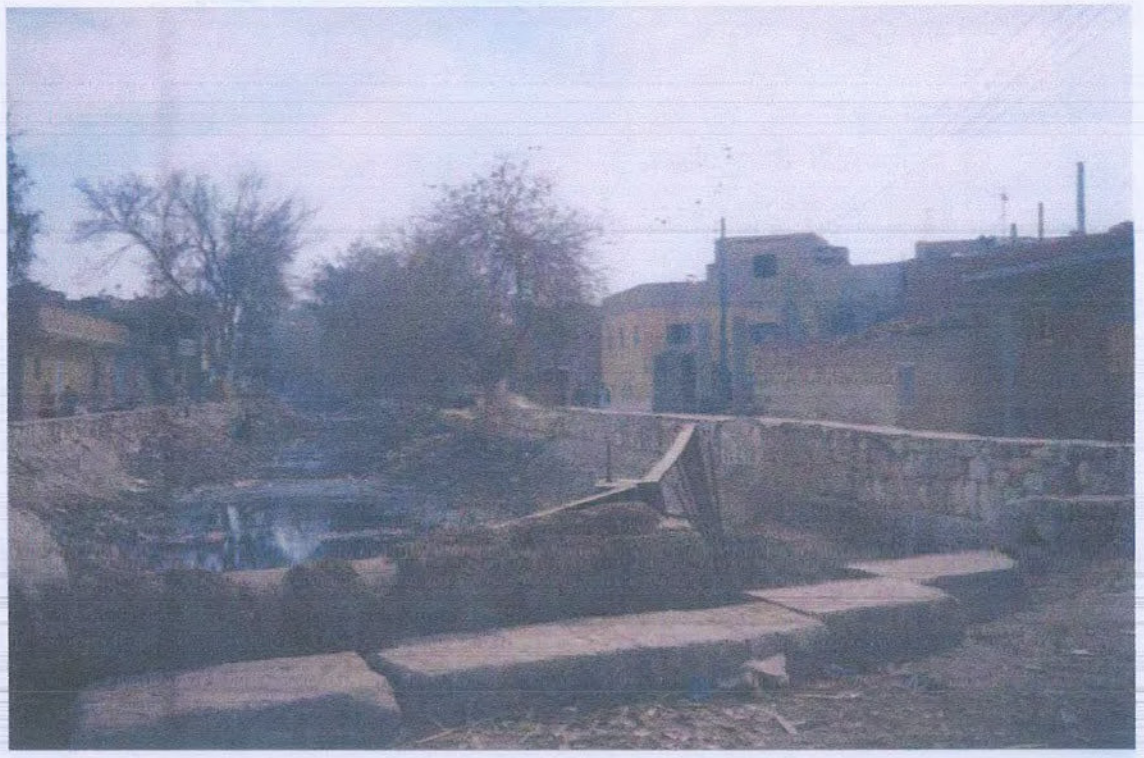

التلوث البيئى بالقرية – المصرف الزراعى يتم القاء الصرف الصحى عليه بدون معالجة كما يتم القاء القمامة والمخلفات عليه ايضا

الفصل الثالث : التنميـــة الريفيـــة

من العرض السابق يتبين القصور الواضح في التنمية الريفية بشقيها الإقتصادي الإجتمـــاعي من ناحية ، والعمراني من ناحية أخرى .

ويجب أن تتم التنمية الريفية في إطار مخطط استراتيجي قومي شامل يشتمل على التخطـــيط الإقليمي والتفصيلي المحلي للحضر والريف ، وكذلك يشتمل على الحيز المعمور الحالي فـــي الوادي ، والحيز الجديد في صحراوات مصر وسواحلها ، حتى تكون مصر بكامل مســـطحها الجغرافي وحدة تنموية واحدة .

كما يجب أن تتم التنمية الريفية في إطار نظام إداري متكامل يقتصـــر فيـــه دور الـــوزارات المركزية المختصة على وضع السياسات والأطر العامة وبرامج التنمية على المستوى القومي ، وتوفير التمويل اللازم لهذه البرامج سواء أكان من الخارج أم من الخزانـــة العامـــة . أمـــا المحليات ،متمثلة في الأقاليم المحافظات والبلديات فتقوم بوضع وتنفيذ برامجها والعمل علـــى تحفيز المشاركة الشعبية في المساهمة فيها ، على أن يتم كل ذلك في أطر إقتصادية سليمة .

(١) التنمية الإقتصادية والإجتماعية

تشتمل التنمية الإقتصادية والإجتماعية على ما يلي :

١ - التنمية الزراعية

تتمثل مشاكل التنمية الزراعية فيما يلي:

- تفتيت الأراضي الزراعية إلى حيازات قزمية صغيرة . إذ أن أكثر من ٩٦% مـــن الملكيات الزراعية في مصر عبارة عن نصف فدان وأقل . ومع مثل هذه الملكيات الصغيرة يصعب إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة ، مما أدى إلـــى إنخفـــاض إنتاجية الحاصلات الزراعية وعدم قدرتها على المنافسة في الأســـواق الخارجيـــة . والعائد من إستخدام هذه الملكيات المحدودة في الزراعة أقل كثيراً من إستخدامها في النشاط العقاري ، مما دعا الكثير من ملاّكها إلى إتاحتها للإمتدادات البنائية بدلاً من إستخدامها في الزراعة .
- الإسراف الشديد في الري ، ذلك لأن المستخدم الفعلي من مياه الري يزيد كثيراً عن حاجة المحاصيل ، وما زالت الأراضي الزراعية في الوادي والدلتـــا تروى بطريقة

الغمر . وهناك طرق أخرى للري أكثر توفيراً في إستخدام المياه مثل الري بالتنقيط والري بالرش .

- وجود فاقد كبير بعد الحصاد وفي الطرق المتبعة حالياً في التخزين .

لذا يجب التفكير جدياً في تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة في وحدات زراعية أكبر مساحة حتى يمكن إستخدام التقنيات المتقدمة في الزراعة والري .

٢ - التنمية الصناعية

نظراً لأن نصف القوى العاملة في الريف حالياً تعمل في الزراعة وأن هذه النسبة في طريقها إلى التناقص ، فإن الأمر يستوجب إعطاء اهتمام متزايد للتنمية الصناعية في الريف وذلك لإمتصاص العمالة الزائدة الحالية والمستقبلية .

وتشمل الصناعات الريفية والتي يجب التوسع فيها كما يلي:

- الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوافرة خاماتها في البيئة المحلية . وهي صناعات يدوية أو نصف ميكانيكية . وتعتمد هذه الصناعات على معدات خفيفة كما أن إحتياجاتها للطاقة والبنية الأساسية محدودة نسبياً . ويمكن من خلال هذه الصناعات الصغيرة تفريخ أجيال جديدة من القوى العاملة المدّربة .
- الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة خصوصاً في القرى الواقعة في نطاق مراكز صناعية كبيرة . لقد حاولت بعض الدول خصوصاً في آسيا إدخال مثل هذه الصناعات المغذية في قراها ونجحت في ذلك نجاحاً كبيراً . وليس هناك ما يمنع من إدخال مثل هذه الصناعات في قرى مصر .

لا شك أن تصنيع الريف يمثل تحدياً كبيراً لمصر في المستقبل القريب والبعيد ولكن يجب أن تتوفر له مقومات النجاح من توفر الخامات وجودة الإنتاج وسبل التسويق في الداخل والخارج بجانب القروض الميسرة وتدريب العمالة . ويعني تصنيع الريف تحويل القرية من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج يساهم في التنمية القومية الشاملة شأنه في ذلك شأن مجتمع الحضر .

٣ - التنمية البشرية

يجب الاهتمام بالتنمية البشرية الريفية ويدخل في نطاق هذه التنمية عدة نقاط هامة نذكر منها ما يلي:

- **محو الأمية** : إن الأمية تسيطر على حوالي ٥٠% من سكان الريف ، ولا يمكن أن يكون هناك إنتاج أو تنمية حقيقية في مجتمع يعاني من هذه النسبة العالية من الأمية. وبرامج محو الأمية – وتسمى أحياناً برامج تعليم الكبار – لم تسفر حتى الآن عن نتائج مرضية . ومن أسباب الأمية فى مصر النسبة العالية لتسرب التلاميذ خصوصاً في المراحل الأولى من التعليم . وتمثل الأمية أحد المشاكل الرئيسية التي تواجهها مصر في الوقت الحاضر . ويجب أن لا يقتصر محو الأمية على تعليم القراءة والكتابة فقط بل يجب أن تمتد أيضاً إلى نشر الوعي الثقافي والأخذ بأسباب الفكر العلمي المعاصر .
- **المشاركة الشعبية** : من أهم عناصر التنمية في الريف تشجيع المواطنين على المشاركة في مشروعات التنمية المحلية ، وذلك بإتاحة مناخ ديمقراطي وتطبيق اللامركزية وإتاحة الفرصة للأفراد القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكانياتهم . وكذلك إزالة حاجز الرهبة والحذر بين الفلاح والأجهزة الحكومية حتى يمكن تنمية روح المشاركة الشعبية وتدعيم المنظمات والجمعيات الشعبية والتعاونية ، وإتاحة الفرصة أمامها للقيام بدور فعّال في مجالات التنمية كافة إذ أنه من الملاحظ أن هذه الجمعيات لم تقم حتى الآن بدور مؤثر في خدمة مواطنيها .
- **التدريب** : من الواضح إنخفاض مستوى الفرد الريفي ليس فقط في الإبداع والإبتكار بل في الأداء الحرفي والمهني والصناعي . ويحتاج رفع المستوى أداء الفرد إلى برامج تدريبية جادة ، ولذا فيجب التوسع في إنشاء مراكز التدريب في جميع مجالات الإنتاج في الريف .

٤ – الخدمات الإجتماعية

يجب التوسع في الخدمات الصحية لتشمل الطب الوقائي والطب العلاجي ، والتوسع في خدمات التعليم سواء أكان التعليم العام أو التعليم الفني ، وكذلك العمل على توفير الخدمات الثقافية والرياضية لأبناء الريف .

(٢) التنمية العمرانية

سبق أن أوضحنا أن القرية المصرية ليست قرية واحدة بل هي في حقيقة الأمر قريتين تتمثلان في حلقتين متتاليتين ، أحدهما تعتبر النواة وهي الجزء الأوسط الدائري والذي تم بناءه

بطريقة تلقائية على آماد طويلة ، ويقطنه العاملون بالزراعة من أجراء أو من صغار الملاك . والثانية أقيمت في النصف الأخير من القرن العشرين حول القرية الأولى ، وأتخذت في تخطيطها شكل الأحواض الزراعية التي بنيت عليها ، وحلّت شوارعها الطولية والعرضية محل المساقي التي كانت تروى بها هذه الأحواض . ويقطنها في الغالب العاملون في أنشطة غير زراعية حرفية أو مهنية أو إدارية .

إن القرية المصرية بجزئيها القديم والحديث لم يتم بناؤها حسب مخطط متكامل بالمعنى الحديث ، بل تركت تنمو بصورة عشوائية دون مراعاة للكثافات البنائية والكثافات السكانية ، ودون تحديد لإستخدامات الأراضي ، وبدون توفر الخدمات الإجتماعية بدرجة كافية .

وتشتمل التنمية العمرانية على ما يلي:

١ - إعداد التخطيط العمراني

إعداد التخطيط الشامل للقرية المصرية لتنظيم عمرانها في الحاضر والمستقبل ويتكوّن هذا التخطيط مما يلي :

- الحيز العمراني

يعني الحيز العمراني تحديد الحيازات وضع الحدود الخارجية للكتلة البنائية والتي لا يسمح بالبناء خارجها . ومن أهداف الحيز العمراني للقرية المصرية:

- الحفاظ على الرقعة الزراعية والحد من الزحف العمراني عليها .
- توجيه عمليات التنمية العمرانية وتحديد إتجاهات النمو .
- إعداد المخططات العامة للقري المصرية .

والوحدة المحلية هي جهة الإختصاص في هذا الشأن ، حيث أن وجود حيز عمراني معتمد للقرية يمكّنها من إحكام الرقابة على أي تعديات أو زحف على الأرض الزراعية ، هذا فضلاً عن عدم الترخيص لإقامة أي مباني خارج حدود الحيز المعتمد .

لهذا يجب تحديد الحيز العمراني للقرى المصري بناء على تصوير جوي حديث والسير في إجراءات الموافقة عليه واعتماده .

- المخططات العامة

يجب إعداد المخططات العامة للقرى المصرية في إطار برنامج زمني محدد ، وتجهز هذه المخططات على أساس من الدراسات الميدانية البيئية والعمرانية

والسكانية والإجتماعية والإقتصادية ، وعلى أساس تحديد الحجم الأمثل من السكان الذي يمكن أن تستوعبه القرية .

ويشمل المخطط العمراني على الخرائط الآتية:

- خرائط استعمالات الأراضي داخل الحيز العمراني ، وتشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والخدمية وغيرها .
- خرائط الإمتدادات العمرانية للقرية في الجيوب الفراغية داخل حيزها العمراني .
- خرائط شبكات الطرق العامة والشوارع والمسارات الأخرى .
- خرائط مواقع الخدمات العامة : المدارس والمؤسسات الصحية والثقافية والترفيهية ومباني الإدارات العامة .
- خرائط شبكات البنية الأساسية : مياه الشرب – الصرف الصحي – الكهرباء .

٢ – خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة

يمثل قصور البنية الأساسية إحدى العوائق الرئيسية في طريق تنمية ريفية متكاملة ومستدامة . إذ أن توفر البنية الأساسية يعتبر حجر الزاوية في كل مشروعات التنمية الحضرية والريفية على حد سواء . ومن البيانات الواردة في فيما سبق يتضح تدني البنية الأساسية في الريف عنها في الحضر ، ويرجع ذلك إلى أن الإستثمارات في هذا المجال يذهب أغلبها إلى المراكز الحضرية الكبيرة وتنال المدن الصغيرة والقرى نصيب قليل من هذه الإستثمارات . لذا يجب إستكمال البنية الأساسية الريفية والتي تشمل ما يلي:

- العمل على توصيل شبكات المياه إلى المناطق المحرومة من مياه الشرب وإصلاح شبكات المواسير للحد من الفاقد مع تدعيم محطات التنقية الحالية إذ أنه من المنتظر أن يزداد إستهلاك المياه من ٦٠ لتر يومياً للفرد إلى ما يقرب من ١٥٠ لتر في اليوم .
- إستكمال شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة لكي يمنع تصريف مياه الصرف الصحي على الترع والمصارف الزراعية أو تسربها للمياه السطحية . وأصبحت الآن متاحة تقنيات حديثة لمعالجة هذه المياه في وحدات معالجة صغيرة خاصة بالقرى دون الحاجة إلى محطات كبيرة بمساحات واسعة .

- مد القرى التي لم تصلها الكهرباء بشبكة كهربائية تكفي للإستخدامات المختلفة : المنزلية والتنموية .
- رصف الطرق التي تربط القرى بعضها ببعض ، وتربط القرى بالمدينة التي تتبعها . وكذلك رصف طريق داير الناحية بالقرية والطرق الرئيسية بها .
- العناية بالبيئة المحلية والنظافة العامة وجمع القمامة ، والعمل على تنفيذ الإشتراطات الصحية داخل المنازل وخارجها وغير ذلك من عناصر الصحة العامة ، مع عمل خطة إعلامية للتوعية بالنظافة كقيمة إجتماعية وحضارية .

٣ - التشريعات المنظمة للعمران الريفي

يجب إعداد التشريعات المناسبة للقرية المصرية بهدف تنميتها عمرانياً وإجتماعياً وإقتصادياً ، مع تبسيط الإشتراطات الواردة ببعض القوانين التي تسرى على المدن المصرية لتكون أكثر ملائمة للقرى ومن هذه القوانين : التخطيط العمراني – تقسيم الأرض الفضاء – تجديد الأحياء – تنظيم الشوارع – تنظيم المباني – إشغالات الطرق – النظافة العامة .

٤ - إدارة العمران الريفي

من الملاحظ تضارب الإختصاصات بين الأجهزة المركزية والأجهزة المحلية المنوط بها تنمية القرية عمرانياً . وقد أدى عدم التنسيق فيما بينهما إلى تعثر التنمية العمرانية للريف المصري . لذا فإنه يجب تحديد مهام هذه الأجهزة تحديداً واضحاً بحيث تعمل جميعها في نظام إداري واحد يتحقق معه مبدأ اللامركزية . وتعني اللامركزية في الإدارة الحد من سلطة الوزارات المركزية مع إعطاء الإدارة المحلية مسئولية إدارة العمران تخطيطياً وتنفيذاً ، كما يمكن أن تتحقق مع اللامركزية المشاركة الشعبية الكاملة والفعّالة في الإدارة .

٥ - الخدمات الإجتماعية

يجب التوسع في الخدمات الصحية لتشمل الطب الوقائي والطب العلاجي ، والتوسع في خدمات التعليم سواء أكان التعليم العام أو التعليم الفني ، وكذلك العمل على توفير الخدمات الثقافية والرياضية لأبناء الريف .

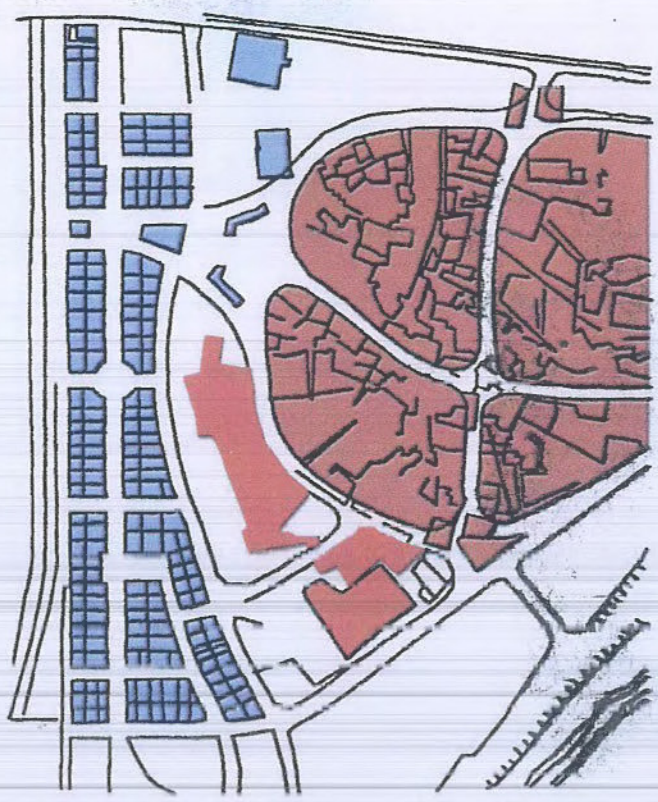

تخطيط قرية الناصرية
الإمتدادات الجديدة وربطها بالقرية الحالية

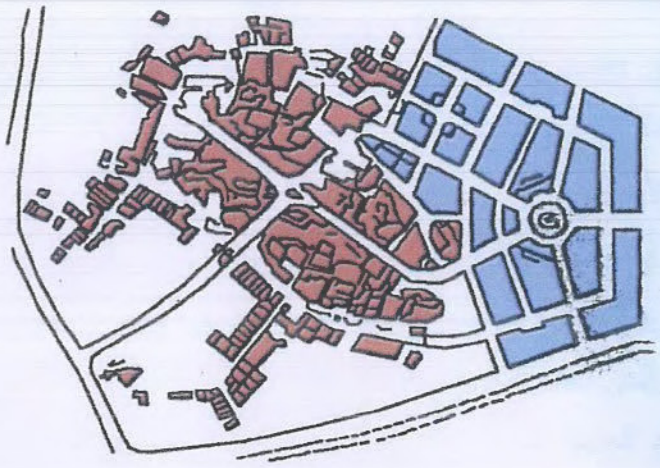

تخطيط منطقة الإمتداد العمرانى وربطها بالقرية الحالية

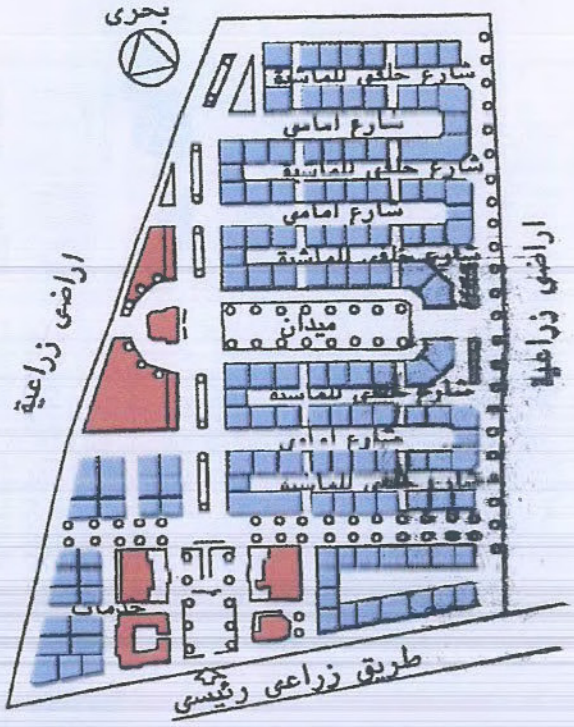

تخطيط قرية المرج ويشتمل على شارعين
شارع أمامى رئيسى وشارع خلفى للماشية

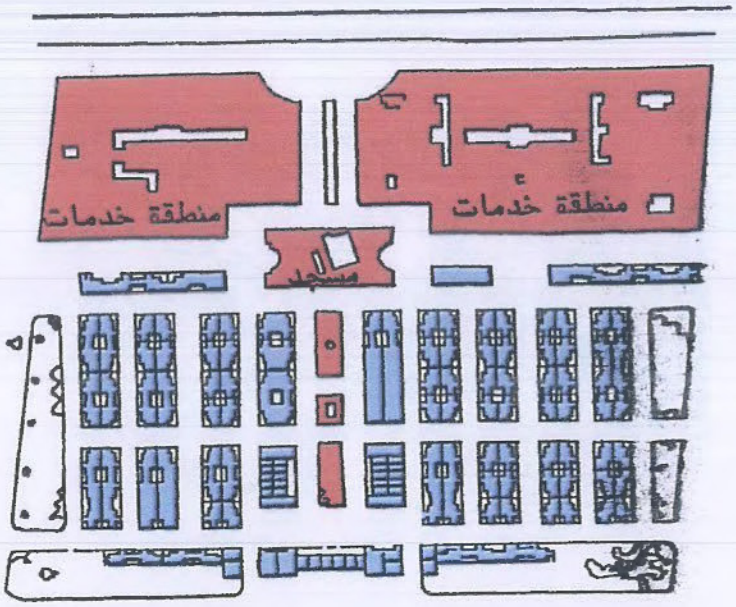

تخطيط منطقة لقرية سدس الأمراء- بنى سويف